

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Amwal
DATE:	10-May-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	15,000
TITLE :	Scandal at El Masria For Chemicals and Pharmaceutical Preparations – Subsidized Drugs Worth billions Smuggled Abroad
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	Health Corporate News
REPORTER:	Randa Mohamed

PRESS CLIPPING SHEET

فضيحة فى «المصرية للأدوية» تهريب أصناف مدعمة بمليارات الجنيهات للخارج

كتبت: راندا محمد

وأضاف المركز أن قيادات الشركة تساعد الجهات البيعية بالشركة على البيع للمخازن غير المرخصة والمسجلة على الحاسب بأسماء جهات وهمية بمنحهم مدد ائتمان تصل إلى ٥٥ يوم وكذلك منح الجهة خصم تعجيل دفع على السداد نسبة ٥ ٪ ومع العلم بأنه إذا لم تتوفر السيولة النقدية لدى اصحاب المخازن يتم إلغاء هذه الفواتير قبل تاريخ استحقاق السداد مباشرة وإعادة كتابتها مرة أخرى بنفس الاصناف وبنفس الكميات مما يترتب عليه منح العميل مدة ائتمان إضافية أخرى ٥٥ يوما بإجمالي ١١٠ أيام مما يحمل الشركة اعباء تمويلية تكبد الشركة خسائر فادحة وهى الفوائد التمويلية المدفوعة للبنك والتي تجاوزت فى بعض الأشهر ١٥ مليون جنيه حتى وصلت قيمة السحب على المكشوف من البنوك مبلغ ١,٥ مليار جنيه وهذا المبلغ ناتج عن سياسات البيع الخاطئة.

كما أن قيادات الشركة ساعدت على انتشار وتجارة الأدوية المنتهية الصلاحية حيث إنها اصدرت تعليمات بشأن قبول المرتجعات بدون الرجوع للفاتورة الخاصة بها وعن مسحوبات منذ سنوات سابقة، إضافة إلى قبول المرتجعات بكميات كبيرة من بعض الاصناف وينسب خصم متفاوتة طبقا لقيمة المبيعات عن الشهر السابق. وساعد كل ذلك فى قيام ضعاف النفوس بشراء أدوية منتهية الصلاحية من بعض الصيدليات او قاربت على الانتهاء وإرجاعها بأسماء العملاء الوهميين بنسبة تصل إلى ٥ ٪ من إجمالي قيمة المسحوبات خلال الشهر التي تصل فى بعض الأحيان الى مليون جنيه. ويتم ارجاعها للفروع بل وصل الأمر إلى أن يتم عمل إشعار خصم بالأدوية منتهية الصلاحية باسم الجهة الوهمية المحرر لها الفواتير ثم يقوم الفرع بكتابة فواتير من الأدوية المستوردة وذلك تساعد قيادات الشركة على تجارة الأدوية منتهية الصلاحية.

وتسببت إدارة الشركة فى ضياع أموال الشركة بسبب عدم تطبيق نظام تشغيل الحاسب الآلى بالصيدليات بالرغم من المبالغ التي تم صرفها لشراء أجهزة الحاسب الآلى التي تجاوزت مبلغ ٢٥ مليون جنيه ومصاريف الصيانة السنوية لهذه الأجهزة فإنه حتى الآن لا يتم تطبيق الاعتماد على الحاسب الآلى فنيا أو ماليا بأى شكل من الأشكال مما يساعد على التلاعب فى عهد الصيدليات وعدم صرف الأدوية المنصوص عليها للعميل.

وكشفت المستندات عن ارتفاع المديونيات الخاصة ببعض العملاء وصول قيمة المديونيات المتأخرة لهؤلاء العملاء لمبلغ أكثر من ١٢ مليون جنيه فى بعض الصيدليات وذلك بسبب عدم اتخاذ إدارة الشركة الاجراءات القانونية وتنفيذ بنود العقود تجاه هؤلاء العملاء التي تنص على وقف التعامل معهم فى حالة عدم السداد خلال ٦٠ يوما مثال (جريدة الجمهورية - شركات إنتاج الكهرباء - شركة المقاولون العرب)، كما تسببت إدارة الشركة فى تسهيل الاستيلاء على أموال الشركة حيث تعاقدت مع شركة تدعى هيلث كير دون التأكد من توافر المستندات الدالة على وجود هذه الشركة على الحقيقة مثال (السجل التجارى - البطاقة الضريبية - نشاط الشركة - عنوان الفرع الرئيسى) ثم قامت الشركة بصرف أدوية بقيمة ٢٦٦ ألف جنيه ولم تسدد نهائيا وعند الذهاب للمقر المزعم على العقد اتضح أنها شقة مفروشة وتم تركها.

كشف المركز العربى للنزاهة والشفافية عن وقائع فساد تتعلق بالاستيلاء على المال العام ونهب الدعم المخصص لألبان الأطفال والأنسولين داخل الشركة المصرية لتجارة الأدوية التى أسسها جمال عبدالناصر عام ١٩٦٥ لضمان عدالة توزيع الأدوية المدعمة من خلال ٥٧ فرعاً تابعة للشركة على مستوى الجمهورية.

وأوضح المركز أن هناك مخالفات صارخة للوائح الشركة وتعليمات وزارة الصحة الخاصة بعدم بيع الأنسولين وألبان الأطفال المدعمة سوى لصيدليات الشارع بواقع ١٢ عبوة ألبان و٦ أنسولين شهريا لكل صيدلية مع العلم بوجود طابور طوله أكثر من كيلومتر من المواطنين حاملين شهادات ميلاد أطفالهم لمحاولة أن يظفروا بعبوة لبن.

وأشار المركز إلى أنه يتم البيع من منافذ الشركة المصرية لتجارة (الأدوية) للعملاء غير المربوطين على الفروع ولا يوجد لهم مستندات ربط وهى (البطاقة الضريبية - رخصة الصيدلية أو المستشفى - السجل التجارى - كارنية مزاولة المهنة) كما تقضى اللوائح.

كما يتم تجاوز عدد الكميات المخصصة للصيدليات ويتم بيع الآلاف منها لجهة بعينها وغالبا يكون مخزنا بالمخالفة للوائح الشركة التي لا تسمح بالبيع سوى لصيدليات الشارع فقط.

أكد المركز أن الشركة لا تقوم بتكويد المخازن المنتشرة على مستوى الجمهورية على أجهزة الحاسبات الآلى الخاصة بالشركة لأنها محظور نهائيا التعامل معها فى حين أن وصول هذه الاصناف المدعمة للمخازن يعنى أنها تقوم بتجميعها وتهريبها خارج البلاد أو بيعها لمصانع الحلويات والألبان وبالتالي فإن الدعم الذى تدفعه الدولة لا يصل إلى مستحقيه نهائيا بل ويتم مساعدة هذه المخازن على التهريب الضريبى.

وكشفت مستندات رسمية قدمها المركز للنائب العام أن كميات الألبان الواردة فى بعض الفواتير وصلت إلى ٤٨٠٠ عبوة فى فاتورة و١٦٤٠٠ عبوة لبن فى فاتورة أخرى وتواريخ مختلفة وهذه الاصناف لا تخرج بهذه الكميات إلا بتعليمات من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والعضو المنتدب للفروع والصيدليات.

وأضاف المركز أن بعض العاملين فى الشركة بالتواطؤ مع تجار خارجها باستخراج فواتير بأسماء جهات فى بعض الأحيان تكون شهيرة وهى عبارة عن جمعيات خيرية ومستشفيات وهمية لا تعلم عن هذه المسحوبات شيئا حيث إن قيمة هذه المسحوبات بالملايين وبكميات كبيرة بالآلاف من بعض الاصناف ومن انتاج شركات معينة يصرف عليها عمولات وكذلك خصم إضافى

وأكد البلاغ أن قيادات الشركة تصدر تعليمات شفوية لمديرى المنافذ للبيع للمخازن والتكتم على المخالفات والبيع المخالف والذي يترتب عليه التهريب الضريبى نظرا لأن هذه الجهات المبيع باسمها معفاة من ضريبة ارباح تجارية ومع العلم أن هذه المسحوبات والمبيعات لهذه الجهات تجاوزت مليارات الجنيهات منذ مارس ٢٠١١ حتى تاريخه ويستحق عنها ضرائب تقدر بملايين الجنيهات ضاعت على خزينة الدولة.